التعويـض الجزائــي (العقابي) في النظـام الأنـجلـوسـاكسـونـي (التعويضات المليونية....)

Punitive Damages

الأستاذ الدكتور/ ممدوح محمد خيري هاشم

أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق

جامعة الزقازيق

مقدمة:

لا جرم أن المسئولية المدنية من أهم موضوعات القانون. ويعتبر ركن الخطأ ركن المسئولية المدنية الركين، ولكن الركن الأكثر وضوحاً من الناحية العملية والأكثر سهولة في الإثبات هو ركن الضرر، فحيث لا ضرر فلا تعويض.

وفي عصرنا الحالي لم يعد التعويض قاصراً على التعويض الجابر للضرر أو ما يسمى بالتعويض التعويض عما أصاب المضرر وذلك بتعويضه عما فات من كسب وما لحقه من خسارة.

فقد ظهر التعويض العقابي أو ما نفضل تسميته بالتعويض الجزائي، لأن القانون المدني يعرف الجزاءات ولا يعرف العقوبات حيث لا جريمة ولا عقوبة بغير نصcommon law.، والتعويض الجزائي هو من خلق القضاء من دول

فما هو التفويض العقابي الذي يحكم به القضاء الأمريكي علاوة على التعويض الجابر للضرر وما هي حالاته ومتى يحكم به، وهل يجوز التأمين من الأضرار العقابية، هذا ما سوف نفرض له في هذا البحث.

المبحث الأول

ماهية التعويض العقابي

مقدمة:

من الملفت للنظر الجدل الدائر في الأوساط حول ارتفاع قيمة التعويض وخصوصاً المتعلق بالشركات، وتكشف الصحف الامريكية عن قضايا كثيرة تم التعويض فيها بملايين الدولارات وفي قنوات الإعلام وفي الصحف الإلكترونية ما يكشف عن هذه القضايا[1].

تعريف التعويض العقابي (الجزائي):

What are punitive damage?

يقصد بمصطلح التعويض العقابي الحكم النقدي الذي تحكم به المحكمة على المدعي عليه إلى المدعي في دعوى مدينة. في حين أن الغالب ان يتم منح المدعي أموالاً مقابل خطأ ارتكبه المدعي عليه، مثل المال الحكم بدفع أموال الفواتير الطبية فإن التعويض في هذه الحالة يسمى بالتعويض التعويضي أو الجابر للضرر. ولكن التعويض العقابي يدفع لمعاقبة المدعي بسبب سلوكه المتعد أو الفاحش. ويكون هذا التعويض عن الأضرار التي تسمى بالأضرار العقابية أو النموذجية. وتكون التعويضات العقابية، بسبب السلوك الفظيع للمدعي عليه[2].

---

(١) التعويضات المليونية في القضاء الأمريكي- صحيفة مال الاقتصادية الخميس ١٣ فبراير ٢٠٢٠م، ٢٣ الدلو ١٣٩٨، ص١.

(2) https://legaldictionary.net 10/9/2015, Punitive Damages.

المبحث الثاني

زيادة التعويض العقابي على التعويض الجابر للضرر

تكشف أحكام القضاء الأمريكي عن ارتفاع قيمة التعويض العقابي إلى درجة أن البعض من رجال الفقه اعتبرها مغال فيها، إذ قد تصل أحياناً قيمة التعويض إضعاف التعويض التعويضي.

وسوف نعرض لعدد من القضايا التي تكشف قيمة التعويض العقابي المرتفعة.

١ـ قضية فلوريدا وقضية بكاليفورنيا:

ففي قضية في فلوريدا تم تعويض مريض بمبلغ ١١٦.٧ مليون دولار بسبب خطأ مساعد طبيب غير مرخص في تشخيص جلطة دماغية واعتبرها أغراض التهاب جيوب أنفية وفي كاليفورنيا تم الحكم على شركة فورد بتعويض أسرة بمبلغ ٢٩٠ مليون دولار (مليار و٧٨ مليون ريال) بعد إصابة بعض الأفراد وتوفى بعضهم بسبب تزايد سرعة السيارة وخروجها عن السيطرة نظراً لوجود خلل وعيب في التصنيع[1].

قضية شركة هيونداي والحكم عليها بـ ٢٤٠ مليون دولار:

توفى في عام ٢٠١١م مراهقان في حادث سيارة. وتدعي عائلاتهما أن الحادث كان جراء خطأ شركة هيونداي موتورز.

الشركة المصنعة للسيارة التي كان يقودها المراهقون ورفع المضرورون دعوى مدنية ضد شركة هيونداي بناء على أن عجلة القيادة قد كسرت مما تسبب في الحادث الميت ورغم وجود شكاوى على مدار عقد من الزمن من هذا العيب، إلا أن الشركة لم تتخذ أي إجراء. وحكمت المحكمة على الشركة بدفع مبلغ ٢٤٠ مليون

---

[1] التعويضات المليونية – المرجع السابق- ص١.

دولار، كتعويض عقابي بالإضافة إلى التعويضات التعويضية (الجابر للضرر) وقضت قاضية محكمة الاستئناف أن هذه القضية يستحق فيها المدعين تسعة أضعاف التعويض التعويضي كتعويض عقابي، رغم أن التعويض العقابي بالوليات المتحدة الأمريكية يتراوح غالباً من ثلاثة إلى أربعة أضعاف مبلغ التعويضات التعويضية[1].

قضية ستيلا ليبيك ضد مطاعم ماكدونالدز:

ترجع أحداث القضية إلى عام ١٩٩٢، عندما تسبب كوب من القهوة الساخنة الذي طلبته السيدة ليبيك من ماكدونالدز لها بحروق من الدرجة الثالثة، وقد حكم القاضي للسيدة ليبيك بمبلغ ٤٨٠٠٠٠ ألف دولار كتعويض عقابي وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف مبلغ التعويض عن الضرر الفعلي ثم اتفق الطرفان بعد ذلك على تسوية الدعوى خارج المحكمة بمبلغ لم يتم الإفصاح عنه. وكان محامي السيدة ليبيك استطاع أن يقنع المحكمة بأن الحرارة الآمنة للقهوة التي تقدم للزبائن يجب ألا تتعدى ٦٠ درجة مئوية على حين أن مطاعم ماكدونالدز تقدم القهوة بدرجة حرارة ٨٢ درجة مئوية مما تسبب لموكلته بحروق من الدرجة الثالثة[2]. وقد تأسس التعويض على الخطأ والضرر وعلاقة السببية ويهدف التعويض العقابي لتهذيب سلوك المخطئ وردعه حتى لا يكرر في المستقبل خطأه وردع غيره ممن لم يرتكبوا cautionخطأ بعد. وبعد الحكم السابق قامت كثير من المطاعم بكتابة عبارة أو تحذير المحتوى ساخن، تحذيراً للزبائن وتقليلاً من رفع دعاوى content hot مشابهة[3].

وفي ولاية نيوجرسي، تم تعويض مريض بـ ١١.٥ مليون دولار، أصيب بجلطة في القلب نتيجة تناول دواء لم يكن مطابقاً للمواصفات الفيدرالية في

---

(1) https://legal Pictionary.net op. cit. p.1.

(٢) عامر العامر: التعويض العقابي- المبدأ الغالب، ماك، ١٥ مارس ٢٠١٨م، ص١.

(٣) المرجع السابق، نفس الموضوع.

اشتراطات الإفصاح عن التأثيرات الأجنبية المحتملة، وفي قضية غرب فرجينيا وبعد لتلويثها مياه النهر بنفايات كيميائية سببت Du pontتقييد آلاف القضايا ضد شركة أضراراً صحية مختلفة لساكني البلدة وتمت التسوية بين الشركة والمتضررين من سكان القرية على مبلغ ٦٧١ مليون دولار وتم توثيق القضية بفيلم وثائقي[1].

في أمريكا وفي قضية تتلخص وقائعها أن ميرف غرارنيسكي التي تعيش في ولاية أوكلاهوما اشترت منزلاً سياراً يبلغ طوله نحو ١٠ أمتار وانطلقت به على إحدى الطرق السريعة حيث ضبطت جهاز التحكم الآلي الخاص به على سرعة مقدارها ١١٥ كيلو متراً في الساعة ثم غادرت مقصورة القيادة وتوجهت إلى المطبخ في مؤخرة المنزل السيار كي تصنع لنفسها وجبة خفيفة، وبطبيعة الحال فإن المنزل السيار انحرف تدريجياً عن الطريق وارتطم بحاجز أسمنتي لتنقلب رأساً على عقب في نهاية لامطاف.

وقد نجت غرازنسيكي من ذلك الحادث ثم رفعت دعوى قضائية ضد الشركة المصنعة للمنزل منوهة في دعواها إلى أن تلك الشركة ارتكبت إهمالاً جسيماً لأنها لم تشر بوضوح في كتيب التشغيل إلى أنه لا يجوز للمستخدم أن يغادر مقعد القيادة تاركاً مهمة توجيه المركبة لجهاز التحكم الآلي. وبعد نظر تلك الدعوى قررت المحكمة أنه يحق للمدعية أن تحصل على تعويض مقداره مليون و ٧٥٠ ألف دولار تعويض عن ..... الذي تحطم في الحادث[2].

والقضية السابقة من القضايا التي تعرف باسم "جوائز استيلا" في الإعلام الأمريكي، ويرجع ذلك إلى عام ١٩٩٢م عندما ذهبت أمريكة تدعى تسيلا ليبيك إلى أحد أفرع سلسلة مطاعم ماكدونالدز في ولاية نيومكسيكو حيث تناولت وجبة ثم

---

[1] التعويضات المليونية في القضاء الأمريكي، المرجع السابق، ص١.

[2] راجع: محد عبدالله: مقال بعنوان أسماء جديدة أضيفت إلى سجل "جائزة ستيلا" أمريكيون يتسببون في حصول أضرار يقبضون الملايين من شركات التأمين جريدة الرأي، العدد ١٠٠٧٣، الاثنين ٢٩ يناير، ص٥٤.

طلبت فنجاناً من القهوة، إلا أنها أسقطت الفنجان سهواً على فخذيها، فأصيبت بحروق وتسلخات وعلى الرغم من أن "تسيلا" هي التي أسقطت القهوة الساخنة على نفسها، فإنها سارعت إلى رفع دعوى قضائية ضد المطعم مطالبة بتعويضها عن "الأضرار الجسدية والمعنوية" التي لحقت بها، والمدهش في الأمر أن المحكمة قررت أحقية العجوز ستيلا في الحصول على تعويض مادي مقداره ٢.٩ مليون دولار أمريكي عداً ونقداً"[1].

محاولات التعويض العقابي في فرنسا:

حاولت بعض الأحكام الفرنسية التمرد على مبدأ التعويض الكامل للضرر وعدم حصر التعويض في وظيفة الإصلاح فقط. وذلك بالأخذ بمبدأ التعويض العقابي في بذلك حيث قضت للمصاب Aixحالة جسامة الخطأ المرتكب. فقد أخذت محكمة أكس بمبلغ تعويض يجاوز المدى الحقيقي للضرر الذي أصابه لمجرد معاقبة الطبيب الذي أجرى على مريضة تجارب لأغراض علمية صرفة وليس علاجية دون أن يأخذ الاحتياطات اللازمة والكافية في مثل هذه الأحوال[2].

التعويض العقابي (الأضرار العقابية) في كندا:

تعرف التشريعات الكندية التعويضات العقابية أو المثالية بشلك عام إذا وجدت أدلة على السلوك الضار من جانب المدعي عليه. وللمحاكم الكندية سلطة تقديرية في منح هذه التعويضات العقابية ولايت تعد استثناء من المبدأ الذي تم الالتزام به ومؤداه أن الأضرار المدنية تسعى لتعويض الضحية، بينما مصطلح التعويض

---

(١) محمد عبدالله: المقال السابق، نفس الموضع.

وهناك العديد من القضايا في هذا القبيل: كتعثر سيدة بابنها في محل، فقبضت ٨٠٠ ألف دولار. وفي قضية دهست جارة يد جارها اللص وهو يسرق رنجات إطاراتها فأخذ ٧٤ ألف دولار. وفي قضية أخرى قبض لص ٥٠٠ ألف دولار بعد أن حجز ن فسه في منزل كان يسرقه لمدة عشرة أيام لتعطل باب الجراح الإلكتروني وغياب أصحاب المنزل وقبض التعويض من شركة التأمين. وسيدة حصلت على تعويض عن كسر أسنانها خلال محاولتها الهرب من دفع الحساب فقبضت ١٢ ألف دولار.

(٢) عدنان السرحان: التفويض العقابي، دراسة مقارنة، مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ١٩٩٥/٩/٩م، ص١٠١.

العقابي يسعى غلى عقاب المحالف. ولم تكن الأضرار العقابية متاحة في القانون المدني في كيبيك. ولكنها الآن أصبحت منصوص عليها في بعض التشريعات[1].

المبحث الثالث

عناصر التعويض

عناصر التعويض:

Tort lawتبحث عناصر ومعايير التعويض في قانون المسئولية التقصيرية وهذه العناصر هي:

(١) الأضرار المالية أو الاقتصادية وهذه تشمل الأضرار المادية وتكاليف العلاج والرعاية الصحية وفقدان الوظيفة والعامة وتكاليف المحاماة والحرمان من الترقي في المستقبل ومن زيادة خبرات الموظف[2].

Le dommage le prejudiceالضرر أساس التعويض:

من المعلوم أن الضرر هو مناط التعويض فهو يرتبط به وجوداً أو عدماً بحسب الأصل[3]. ويعرف الضرر بأنه "الأذى الذي يصيب المضرور في حق أو

---

(1) https://ticm punitive damage Tcim. Ca. T (trans Canada Insurance marketing inc, p1).

(٢) التعويضات المليونية في القضاء الأمريكي. المرجع السابق. ص١.

(٣) وإن وجدت حالات استثنائية يستحق فيها التعويض دون ضرر اكتفاء بالخطأ وحده، كتأخر السكك الحديدية في تسليم البضائع عن الموعد المحدد، والبطلان الناتج عن أعمال المحضرين. فهنا يقوم التعويض وإن لم يصب المدعي ضرر بالفعل. إلا أننا نتفق مع الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم دسوقي أننا لا نستبعد الضرر كلية في مثل هذه الحالات التي لا تعد عن أن تكون مجرد تطبيق لفكرة الضرر المفترض.
راجع: أ.د/ إبراهيم دسوقي أبو الليل: تعويض الضرر في المسئولية المدنية، ١٩٩٥م، الكويت. ص١٧.

مصلحة مشروعة سواء أنصب على حياته أو جسمه أو ماله أو عواطفه وشعوره." [1].

وعرفه فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه عبارة عما يصيب المعتدي عليه من الأذى له نقصاً أو عضواً أو مالاً متقوماً محترماً[2].

إن الغاية من إقامة المسئولية المدنية التقصيرية التعويض لصالح المتضرر عن الأضرار التي لحقت به شرط حصول هذه الأضرار بسبب تصرف خاطئ صادر عن أحد الناس ومرتبطة سبباً به، ولم يكن من مانع قانوني لقيام هذه المسئولية[3].

وهذا الركن من أركان المسئولية بعد محور هذه المسئولية ويعد إثباته أمراً لازماً لقيامها ولإمكان المطالبة بالتعويض، ولهذا فقد قيل أن الضرر هو روح المسئولية المدنية والعنصر الأساس فيهان فإذا لم يثبت فلا محل للبحث في المسئولية[4] **ويستوي الضرر المادي والضرر المعنوي والأدبي.**

حيث لا ضرر فلا تعويض:

إذ وجد الضرر وجب التعويض وإذا لم يوجد ضرر فلا يستحق التعويض، وتطبيقاً لذلك هل يعتبر ولادة طفل نتيجة خطا طبي مستوجبه للتعويض عنها؟

وكان القضاء الأمريكي والفرنسي قد تصدى بإسهاب لهذه المسألة.

ففي فرنسا وفي واقعة أجريت فيها لامرأة حامل عملية لإجهاض الحمل، غير أن هذه العملية باءت بالفشل، فطالبت الأم الجراح بالتعويض عن الضرر الذي أصابها من جراء ولادة طفلها، وقد ثبت أن استمرار الحمل جاء بسبب خطأ الجراح

---

(١) د/ مصطفى مرعي: المسئولية المدنية في القانوني المصري، ط٢، القاهرة، ١٩٤٤م، ص١٠٣.

(٢) سيد لبن: ص٩٣، مشار إليه أيضاً في عباس علي محمد الحسيني: مسئولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٦١.

(٣) أ.د/ مصطفى العوجي: المسئولية المدنية، السابق، ص١٦١.

(4) Charled, J. Lewes: Medical Negligence, 1988, p. 110.

قد تم تخليص الأم منها Embryonالذي لم يتأكد من أن اللقيحة (الجنين) وإسقاطها.

إلى عدم إجابة المدعية لطلبها لعدم Riomوقد ذهبت محكمة استئناف ريوم إقامة الدليل على الأضرار المادية والمعنوية التي تدعي الأم إصابتها لها على أثر الولادة[1].

وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية[2] ذلك وقررت مبدأ مؤداه: "أن وجود طفل كانت الأم سبباً في هذا الوجود لا يمكن بمفرده أن يشكل ضرراً للأم يمكن تعويضه، حتى وإن تمت ولادة هذا الطفل على اثر عملية إجهاض فاشلة" كما استطردت محكمة النقض مؤكدة ما قالته محكمة الاستئناف من أن الأم لم تستطع إقامة الدليل على تعرضها للأضرار معنوية مؤكدة، وبذلك حسمت محكمة النقض الخلاف الدائر من محاكم الموضوع في هذا الصدد[3].

وقد كانت المحاكم قبل حكم حكمة النقض السابق تقضي فيما يتعلق بميلاد الطفل بأن وجود الطفل الذي يولد بخطأ طبي لا يشكل Naissance d'un enfant بالنسبة لأمه ضرراً قانونياً قابلاً للتعويض ولو كان الميلاد جاء عقب تدخل غير ناجح بقصد قطع الحمل[4].

---

(1) Riom, 1980, d. 1990, p 284, No. Ph. Le Tourmeau.

(2) Cass. Civ. 1. 25 Juin 1991. D. 1991, La Tourneau RTDC. 1991. P. 753, Obs. P. Jaurdain.

(3) Pour, V. Tel. Evreux, 21 dec 1979, D. 81. 185, N Fenneu, TGI. Bobigny. 9 Fev. 1983, JCP 842, 20149, N. Dornsner. Doilvit. Contre V. Toi. Le mans 22 nov. 1983 Gaz. Pal. 1984, 1. Som. 121, TGI Rerpignen, 12 mars 1991, Gaz. Pal. 27. 31 Aout 1993, p. 10.

- راجع في الأحكام السابقة د/ عدنان إبراهيم سرحانك السابق، ص١٥٧.

(4) Deguergue, Resp. Civ. Et assur, mai 1998, No. special.

- راجع:

"L'existence de l'enfant qu'elle a concu ne peut. A elle seul constituer pour sa mere un prejudice juridiquement reparable meme st la naissan ce est survenu apres une intervention pratiquee sans success en une de linterruption de la grossess.

- Civ. 1er 25 jun 1991, D. 1991. 566, Note le Tiurneau: JCP 1992, II 21784. Note Barbieri; Gaz Pal. 1992. 2 somm. 85. Obs. Chubas, RAD. Civ. 1991, 753. Obs, Jourdin.

L'enfant ne du violالتعويض للطفل المولود بالاغتصاب:

حين يعتدي إنسان على امرأة ويغتصبها، فإنه يكون قد ارتكب جريمة الاغتصاب بالنسبة للمرأة ويسأل جنائياً ومدنياً، إلا أنه إذا نجم عن هذا الاغتصاب ميلاد طفل فهو مسئول عن هذا الميلاد، ولكنه وإن ارتكب خطأ في حق المرأة ولكنه تسبب في الأضرار بالطفل نتيجة الميلاد غير المشروع وما تستتبعه من أضرار معنوية ومادية، ولكنه لم يرتكب خطأ بالنسبة للطفل ولو أردنا أن نطبق تعريف الخطأ، فهل يكفي الضرر كأساس للتعويض؟

cour d'assisesفي حكم لمحكمة الجنايات الفرنسية محكمة لافريه d'Evreux (٣ ديسمبر ١٩٩٩م) قضت فيه بالتعويض للطفل المولود بالاغتصاب وذكرت الصحف أدانة إعطاء الحياة[1] l'enfant ne du viol.

إلا أنه كما يرى البعض في فرنسا بأن الإدانة ليست لعملية إعطاء الحياة ولكن circonstancesفي الظروف المصاحبة لعملية الولادة التي لا يمكن دعمها وبالنسبة للمجتمع enfant وبالنسبة للطفلmere بالنسبة للأم insoutenables المتمثل في أن يقص على le traumatizer، فالضرر خاص بالجرح societe Raconter a l'envant les circonstances de saالطفل ظروف ولادته عن أبيه، فهنا رغم عدم الخطأ في حق verite أو حرمانه من الحقيقة naissance الطفل اكتفت المحكمة بالتعويض للضرر.

---

(١) الصحف الفرنسية ذكرت إدانة إعطاء الحياة، لانه في فرنسا يختلف الأمر عن مصر، فهناك التبني والمخاللة (نظام العشيقة) أمر مشروع... وهلم جرا. لذلك فلا عجب ألا تنظر الصحف المشروعية بل نظرت إلى عملية إدانة إعطاء الحياة.

راجع:

Cour d' assises D. Evreux, 13 Dec. 1999.

وراجع:

Marie- Therese Calais- Auloy: la vie prejudicable, D.H. 17 b. Annee, 1er (cahuer rouge), 13 Avril 2000, No. 15, 16980.

الضرر أساس التعويض والضرر يحدد قدر التعويض أيضاً:

ترجع أهمية الضرر إلى أنه الأساس في الحصول على التعويض، كما أن مقدار التعويض يتحدد بناء على قدر الضرر الذي لحق بالمدعي وقت الحكم مع الأخذ في الاعتبار استفحال الإصابة الجسدية وتحسنها عند تحديد التعويض لحين صدور الحكم النهائي بالتعويض، ويتعين على القاضي، عند تقدير التعويض، أن يعتد بمدى الزيادة في العجز الذي أصاب المضرور نتيجة خطأ المسئول، بحيث يتقرر للمدعي الحق في المطالبة بزيادة قيمة التعويض أثناء النظر في الدعوى القضائية. بما يزيد عما طلبه وقت رفعها، دون حاجة لرفع دعوى قضائية جديدة بقيمة الزيادة في طلب التعويض[(1)].

ووفقاً للمادة ٢٢١ من القانون المدني المصر فإن تقدير التعويض يناط بالقاضي ويتحدد التعويض بعنصرين قوامهما ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب. ويشترط لاستحقاق التعويض أن يكون الضرر نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر فيه سواء أكان أساسه فوات هذا الكسب أم تحقق تلك الخسارة، ويراعي أن عبارة "النتيجة الطبيعية" أمعن في الدلالة على المقصود من عبارة "النتيجة الحالة المباشرة" التي استعملها التقنين المصري، مقتدياً في ذلك بكثير من التقنيات الأخرى، وقد بلغ من أمر أعراض التقنين اللبناني عن اصطلاح النتيجة المباشرة، كما يعتد بالضرر المباشر على سبيل التخصص والأفراد متى كانت له صلة محققة بالتخلف عن الوفاء بالالتزام، وقد عني المشروع بتحديد دلالة عبارة

---

(1) M. Azeaud et Chabas, T. 3. 42413.

- مشار إليه في أ.د/ أحمد شوقي محمد عبد الرحمن: مدى التعويض عن الضرر في جسم المضرور وماله في المسئولية المدنية العقدية والتقصيرية، ١٩٩٩- ٢٠٠٠م، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، ص١٤٢.

"النتيجة الطبيعية" تحديداً وافياً فنص في المادة ٢٩٩ على أنها تنصرف إلى الضرر الذي لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه"[1].

التوسع في مفهوم الضرر:

لقد درجت المحاكم على التوسع في مفهوم الضرر في العديد من الدول. ولن يتسع المقام للتطرق لمجالات التوسع في مفهوم الضرر. ونكتفي أن نسوق بعض الأمثلة على النحو التالي:

(أ) الضرر الناتج عن الحرمان من متع الحياة (مباهج الحياة)

Privation des agrements d'une vie

لقد توسعت المحاكم الفرنسية في مفهوم الضرر الناتج عن الحرمان من متع الحياة، فشملت نواحي عديدة من حياة الإنسان أدخلت ضمن مفهوم الضرر المعنوي، agrements d'une vieوقد نجم عن هذا التوسع مفهوم "متعة الحياة العادية بحيث يعوض من حرم منها، ولم يعد الأمر قاصراً على متعة معينة، normale كممارسة الرياضة أو أي هواية أخرى، بل أصبح يشمل إمكانية معايشة الحياة لإصلاح عطل amiالعادية دون معوقات جسدية أو ذهنية تحول دونه وهذه لصديق لا يتضمن قبول مخاطر الضرر الناجمة عن سلوك أرعن camionعربة نقل Nimes: أدى إلى حريق العربة[2]، وبكلمة محكمة maladresse(برعونة)

"L'acceptation de l'assistance d'un ami pour depanner un camion n'emporte pas acceptation d'un risqué de dommage resultant d'une maladresse. Cincendie".

---

(١) الأعمال التحضيرية للقانون المدني، جـ٢، ص٦٤.

(2) Nimes, 16 mars 1993: Juris- Data No. 030548.

وقد لا يتيسر للقاضي أحياناً أن يدد وقت الحكم مدى التعويض تحديداً كاملاً كما هو الشأن مثلاً في جرح لا تتسبين عقباه إلا بعد انقضاء فترة من الزمن. فللقاضي في هذه الحالة أن يقدر تعويضاً موقوتاً بالتثبت من قدر الضرر المعلوم وقت الحكم على أن يعيد النظر في قضائه خلال فترة معقولة يتولى تحديدها، فإذا انقضى الاجل المحدد أعاد النظر فيما حكم به، وقضي للمضرور بتعويض إضافي إذا اقتضى الحال ذلك وعلى هذا سار القضاء المصري"[(1)].

وهكذا تضاف حجة قوية وأساسية إلى الحجج التي ترتكز عليها للقول بضرورة قيام المسئولية التقصيرية على الضرر[(2)] أو بعبارة أخرى المسئولية التقصيرية القائمة بدون خطأ، فيكون الضرر أساس التعويض وأساس المسئولية على الأقل إلى جوار المسئولية المدنية القائمة على الخطأ بما مؤداه أن كل شخص أضر بغيره يسأ عن هذا الضرر سواء كان يخطئه أو بدون خطأ متى كان الضرر غير مشروع، فما لا يدرك كله لا يترك كله. فعلى سبيل المثال، وفي مسئولية المصارف في صورتها الثانية هي المسئولية التقصيية وذلك تجاه الغير، ويكون مصدرها خطأ يرتكبه المصرف ويكون من شأنه أن يلحق ضرر بشخص ثالث لا يربطه به أي عقد، ويلاحظ أن القضاء الفرنسي يتشدد في تعامله مع هذه المسئولية وقد يكون سبب ذلك النظرة الحديثة إلى دور المصارف التي تؤدي خدمة عامة service public على غرار القطاع العام[(3)].

---

(١) الأعمال التحضيرية للقانون المدني، جـ٢، ص٣٩٢.

(2) Simon Alexander. "Unfaire Advertising and Ftc: Structural evolution of the law and implication for marketing and public policy journal- of public-policy and marketing fall 1995v. 42, 1995.

- Ross. Kennet, Th medical device instruction and labels covering all the bases journal of products and toxics.

(3) Paris. 26 mai 1967. JCP. 1968., 2, 15518 note Soufflet.

وقد يكون سبب ذلك أيضاً أن المهنة المصرفية تقوم على عنصر الثقة: ثقة الجمهور وثقة الزبون مما يفرض على من يمارسها حداً مرتفعاً من اليقظة، وكل تراخ في هذا المجال يعتبر خطأ يلزم المصرف بالتعويض[1].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم أيضاً التعويض عن الأضرار غير المالية المعنوية والأدبية والألم النفسي بشرط توافر أركان المسئولية العنصرية. ويشمل أيضاً الألم النفسي والمعاناة وتغيير أسلوب الحياة والمصاعب النفسية وهو يفوق التعويض المادي وإن كان صعباً في إثباته، ومن صور الألم النفسي المعتبر فقدان السعادة والمتعة بالحياة والتوتر والقلق والإجهاد الذهني وفقدان الشريك أو القريب وأي معاناة يمكن إقناع المحكمة بها[2].

الحد الأقصى للتعويض عن الضرر المعنوي:

هناك ثمة تشريعات أخضعت التعويض عن الضرر المعنوي لسقف معين ففي القانون الكندي يخضع مقدار التعويض المعنوي لسقف معين لا يجوز تجاوزه من تلبية لطلب المضرور. ويضبط ذلك المقدار Talersقبل القاضي وهو ٢٠٠٠ المحكمة العليا. وكذلك نص القانون الألماني على مبلغ محدد مقدماً لا يجوز للقاضي تجاوزه، وهو بذلك يجمع في رأي البعض بين الطابع الرضائي والطابع العقابي في ذلك الوقت[3].

Amiens, 24 Fev. 1969. JCP 1969, 2, 16, 124. Note Gavalda.

(١) مشار إليه في د/ مروان كوكبي: المسئولية المهنية للمصارف، المجموعة المتخصصة في المسئولية القانونية للمهنيين، جـ٣، المسئولية المهنية الإعلامية والمصرفية والمحاسبية، جـ٤ سوسيولوجيا الكهم، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت، لبنان ٢٠٠٠م، ص٩٩.

(٢) التعويضات المليونية في القضاء الأمريكي، المرجع السابق، ص١.

(٣) م. محمد بو صيدة- معاييرتقدير التعويض عن الضرر المعنوي، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥- تكيكدة- مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد ١٢، ٢٠١٦م، ص ١٥١ ص ١٧٧.

والقضاء الفرنسي يؤكد على أنه يجب ألا يتخذ الضرر الأدبي والمعنوي كوسيلة أو ذريعة للإثراء على حساب الفاعل[1].

[1] Criteria for assessing compensation for moral damage. P 159.

المبحث الرابع

التغطية التأمينية للأضرار العقابية

في الولايات المتحدة الأمريكية

تختلف قوانين الولايات المتحدة المتعلقة بتأمين الأضرار العقابية من ولاية إلى أخرى وتسمح قوانين ٢٣ ولاية بالتغطية التأمينية للأضرار العقابية التي تقيمها ضد الطرف الذي ارتكب السلوك الفظيع. وبعض هذه الدول تمنع التأمين إذا كان الفعل مقصوداً وتحظر بعض الولايات التغطية التأمينية عن الأضرار العقابية المفروضة على المخالف ويزعمون أن الأضرار العقابية لن تخدم غرضهم المقصود (وهو معاقبة الجاني) إذا تم دفعها من قبل شركة تأمين. وكثير من الدول لا تسمح بالتأمين لتغطية الأضرار العقابية ضد صاحب العمل على أساس المسئولية البديلة، لأن صابح العمل لم يرتكب الفعل السيء، لذا فإن الأضرار[1] ليست مقصودة.

وفي بعض الولايات لا تمتد التغطية التأمينية للأضرار العقابية ما لم يتم إدراجها صراحة في عقد التأمين وذلك في قانون ولاية مونتانا المادة 33-1.5-311) وذلك قبل تحديد أي سياسة سارية المفعول في (١) أكتوبر (٢) ١٩٨٧م. ويتعين على شركة التامين تزويد المؤمن له بإشعار بعدم تجديد تغطية الأضرار العقابية أو المثالية بالطريقة نفسها التي يطلقها مندوب التأمين لتجديد البوالص مع تغيير الشروط (في ٦٢٧ الفصل ٣- ثانية ق ١٩٨٧م)[2].

وفي ولاية كاليفورنيا يمكن الحصول على مبلغ تعويض عقابي كبير إذا كان هناك سوء نية لدى شركة التأمين وكان سوء السلوك فاضحاً وفقاً للقانون المدني

---

(1) The ebalance smb. Op. cit. p1.

(2) mca.bills.http://leg.mt.gov.

33-15-317. insurance coverage of punitive damage, p1.

٣٢٩٤٥ بولاية كاليفورنيا فيجب على المدعي إثبات علاوة سوء نية شركة التأمين إثبات أن سلوكها كان ضارًا أو احتيالياً أو قمعياً وإن سوء النية قد وصل إلى مستوى الخبث والاحتيال أو القمع راجع قضية Fleming v. Safeco ins. Co of America.[1]

ومن العوامل التي تبرر التعويض العقابي بكاليفورنيا الاحتيال الكبير ومخطط الربح غير القانوني، وجود سوابق على الاحتيال في الماضي مماثلة. وإذا كان المؤمن عجوز يكون له استرداد ثلاثة أضعفا التعويض الجابر للضرر وفقاً للنظام الأساسي لقانون كاليفورنيا المدني (٣٣٤٥٥) (٢) وكذلك التأخيرات المفردة (١٥٥٩).

الإثبات في الأضرار العقابية:

تتطلب الولايات في أمريكا من المدعين أدلة أعلى من تلك المطلوبة في التعويضات الجزائية بالمقارنة بالأضرار التعويضية فلابد أن يقدم أدلة واضحة ومقنعة بأن المدعي عليه تصرف بشكل فظيع. وتختلف كل دولة أو ولاية في المعايير لخاصة بأنواع السلوك التي تستوجب الأضرار العقابية فعلى سبيل المثال قد تطلب الدولة من المدعي إثبات أن المدعي عليه قد تسبب في إصابة أو تصرف بحقد أو ارتكب احتيال أو تصرف بتجاهل متعمداً ومتعمد لمصالح الآخرين[2].

وتسمح بعض الولايات بالتعويضات الجزائية ضد أصحاب العمل الذي تم إلقاء المسئولية عليهم مسئولية بشلك غير مباشر عن الأفعال الفظيعة التي يرتكبها موظفوهم. وبعض الولايات لا تسمح بمثل هذه الأضرار إلا إذا علم صاحب العمل أن

---

(1) Haffner.

(2) https://www.

العالم غير صالح أو غير مصرح له أو يشارك في السلوك أو أظهر خبثاً أو ارتكب احتيالاً أو فعلاً آخر طائشاً[1].

قوانين أوهايو والحد الأقصى للتعويض العقابي:

وضعت ولاية أوهايو حدود قانونية على مقدار الأضرار العقابية التي يمكن منحها للضحايا في القضية والحد الأقصى للأضرار العقابية في ولاية أوهايو هو ضعف مقدار التعويضات فإذا كانت الاضرار التعويضية في القضية ١٠٠٠٠٠ دولار فالحد الأقصى للتعويض الجزائي هو ٢٠٠٠٠٠ قد تصل إلى ١% من القيمة الصافية.

التعويض العقابي (الجزائي) في الشريعة الإسلامية:

إن المتأمل أحكام الدية، يعلم حجم الغرامة والتعويض المرتفع الذي يحكم به على المخطئ.

وقد قضي الرسول صلى الله عليه وسلم بزيادة التعويض عن الضرر الفعلي، ففي واقعة سرقة الماشية من المرعى إذا لم تبلغ نصاب السرقة، حكم الرسول صلى الله عليه وسلم هي ومثلها والنكال أي الجلد[2].

فأي ردع هذا رد قيمة الشيء وهذا هو التعويض الجابر للضرر، ثم رد مثله وهذا تعويض عقابي للردع علاوة على الجلد[3].

وهكذا عرفت الشريعة الإسلامية التعويض الجزائي أو العقابي.

---

(1) The ebalance smb. Punitive damages and liability insurance. The balance small business. 6/12/2019. P1.

(٢) عامر العامر: المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

التعويض الجابر لإتلاف المال في الشريعة الإسلامية:

"يجب بإتلاف المال ما يجب بالغصب، لأن ضمان إتلاف كضمان الغصب، ضمان اعتداء، ففي إخراج الشيء من أن يكون منتفعاً به اعتداء وأضرار، أي تفويت وإبطال لما تكفلت الشريعة بعصمته من مصالح الخلق، فوجوب الضمان يعبر عن ضرورة جبر الفائت صيانة للحقوق من الهدر... ومعنى الجبر بالمثل أكمل منه من القيمة، فلا يعدل عن المثل إلى القيمة إلا عند التعذر"[(1)].

التعويض العقابي في ولاية ميسوري:

بموجب قانون ولاية ميسوري فإن الأضرار العقابية تختلف عن الأضرار التعويضية لأنها تتطلب معيار إثبات واضح ومقنع ولا يجوز لهيئة المحلفين منح تعويضات تأديبية إلا إذا وجدوا أن المدعي عليه أظهر عدم مبالاة كاملة أو تجاهلاً واعياً لسلامة ورفاهية الآخرين وينص قانون ولاية ميسوري على أنه في حالة منح تعويضات عقابية للمدعي، تتلقى ولاية ميسوري ٥٠% من المبلغ المقدر[(2)].

وقد صدر قانون ٢١٩ يعدل أحكام التعويض العقابي المادة ٦٥ وقد نص القانون على أنه لا يجوز منح تعويضات عقابية إلا إذا أثبت المدعي أدلة واضحة ومقنعة على أن المدعي عليه قد أصر المدعي عن عمد دون سبب عادل أو تصرف مع تجاهل متعمد وصارخ لسلامة الآخرين ويتم منح المدعي أكثر من الأضرار الأسمية لا يجوز منح تعويضات عقابية ضد صاحب العمل بسبب سوء سلوك الموظف إلا في بعض المواقف على النحو المنصوص عليه في القانون[(3)].

---

(١) د/ حسن عبد الرحمن قدوس. الحق في التعويض مقتضياته الغائية، ومظاهر التطور المعاصر في النظم الوضعية، دار النهضة العربية، ص٤٧٥ وص٤٧٦.

(2) https://www.stlia.whelp.com.punitive damage laws Bradley law firm.

(3) Trac bill. Com SB 65120 2109 modifies provisions regarding punitive damages. P.

ونص أيضاً قانون ميسوري على أنه لا يجوز تضمين المطالبة بالتعويض عن الأضرار العقابية في المرافعة الأولية ولا يجوز رفضها إلا بطلب مكتوب بإذن من المحكمة في موعد لا يتجاوز ١٢٠ يوماً قبل الموعد النهائي للمحاكمة أو موعد المحاكمة. يجب أن يدعم الاقتراح المكتوب بالتعويضات التأديبية لا يجوز رفع دعوى التماس عن الأضرار العقابية إلا بعد أن تقرر المحكمة أن من يثبت الحقيقة يمكن أن يستنتج بشكل معقول أن المعايير على النحو المنصوص عليه في الفعل قد استوفيت[1].

في المرحلة الأولى تحدد هيئة المحلفين المسئولية ومبلغ التعويض التعويضي ومسئولية التعويضات الجزائية ومن مرحلة ثانية تحدد مبلغ التعويض الاتفاقي. وأن سبق ودفع المدعي عليه تعويضات عقابية عن ذات السلوك تتقيد المحكمة بالمبلغ المدفوع[2].

السماح للمحكمين بمنح تعويضات جزائية:

في بعض الولايات بأمريكا وأبرزها نيويورك، حيث مجري الغالبية العظمى من التحكيم، يحظر القانون دائماً على المحكمين منح الأطراف تعويضات عقابية، وكانت هذه هي القاعدة في ولاية نيويورك منذ عام ١٩٧٦ حينما قضت أعلى محكمة في الولاية بأن التعويضات العقابية هي من طبيعة العقوبات أو هي عقوبات وأن سلطة منح هذه العقوبات محجوزة لمحاكم الولايات كمسألة سياسة عامة (راجع قضية Garrity vs. Lyle) كان هذا القرار المعروف باسم قانون ولاية نيويورك لأكثر من ٢٠ عاماً. وقد طبق قانون نيويورك في الغالبية العظمى من عمليات التحكيم خلال الثمانينات، لأن شركات السمرة الكبرى ومنتديات تحكيم الأوراق المالية

---

(1) Trac bill.com SB65120.op.cit.p1.

(2) https://www.seclaw.com.punitive Damages in Arbitration. P.

موجود بولاية نيويورك. وطبق ذلك بشكل كبير في التسعينات، إلا أنه اليوم بتمتع معظم المحكمون بسلطة منح تعويضات تأديبية (جزائية)[1].

بيد أن السماح للمحكمين الذي لا تخضع أحكامهم للمراجعة من قبل أي شخص أو محكمة وهذا أمر محفوف بالمخاطر حيث يمنحون تعويضات عقابية مبالغ جنيهاً، حيث أن المحكمين غير مدربين تدريباً قانونياً حيث تفوق المشاعر أحياناً المنطق القانوني والقصة هي تعويضات عقابية غير مبررة. والمحاكم تلغى أحكام التحكيم إذا ثبت تجاهل واضح للقانون أو تجاهل واضح للدليل فهذه أسباب مقبولة للطعن.

أن المحكم لا stuart.incوفي قضية رأت محكمة الاستئناف في نيويورك يملك صلاحية منح تعويضات عقابية حتى ولو تم الاتفاق عليها بين الطرفين. فالتعويض العقابي محفوظ للدولة وهذه سياسة عامة. وقد ألفت محكمة الاستئناف قرار تعويضات عقابية[2].

غير أن المشكلة عندما تحدد اتفاقات التحكيم في عقود المعاملات الدولية أنها تخضع لقانون نيويورك: أكدت المحكمة العليا الأمريكية في قضية ماستروبونو ضد شيرسون ليمان هموتون. أن مجرد الإشارة إلى أن التحكيم يجب أن "يحكمه قوانين في ذلك القانون Garrityولاية نيويورك" بما رأت المحكمة أن الإشارة في بند الحاكم إلى قوانين ولاية نيويورك "كانت مقصورة على المبادئ الموضوعية التي ستطبقها محاكم نيويورك ولكن ليس للقواعد الخاصة التي تحد من سلطة المحكمين

---

(1) Ibid.

(2) https://nortonrosefubright.com. Avoiding a punitive damage award in arbitration global law firm, Norton P1.

ورغم الإشارة إلى قانون نيويورك فإن افتقا التحكيم لم يستبعد على وجه التحديد قرارات التعويضات الجزائية[1].

ولا تذكر قواعد التحكيم التجاري لجمعية التحكيم أي سن حول ما إذا كان قد يتم منح A A A الأمريكية تعويضات عقابية فهي لا تحمل افتراضاً في أي من الاتجاهين (الرفض أو الموافقة) فهي نقص ببساطة. يجوز للمحكم منح أي تعويض أو تخفيف يراه المحكم عادلاً ومنصفاً. قواعد التحكيم الجاري[2].

فرض ضرائب على تسويق الدعاوى القضائية للتعويضات الجزائية:

تفرض بالولايات المتحدة الأمريكية ضرائب على تسوية الدعاوى القضائية بموجب قانون الإصلاح الضريبي الذي تم إقراره مؤخراً وتفرض ضرائب أعلى على التعويضات العقابية وتفرض الضرائب على تسوية الدعاوى القضائية، حتى إذا حصل المحامي على ٤٠% من المبلغ الأعلى في حالة حصوله على ١٠٠٠٠٠ دولار يتم دفع ضريبة على المبلغ حتى ولو ذهب ٤٠% من المبلغ للمحامي والإصابات الجسدية والمرض معفاة من الضرائب والأضرار العاطفية كانت معفاة أيضاً من الضرائب حال رفع دعوى للمطالبة بها لكن بعد ق ٩٩٦ لا تعفى الأضرار العاطفية لكن تعفى الإصابات الجسدية والمرض[3].

---

(1) Ibid.

(2) https://sgrlaw.com.Arbiration clauses the punitive damages minefield. P1.

(3) https://forbes.com 1/1/2019. Five key IRS rules on How lawsuit settlements are taxed. Forbes p1.

الأضرار العقابية في قانون العقوبات الأمريكية:

في حالة المسئولية التقصرية يجوز للمحاكم أن تطبق التعويضات العقابية ولكن المحاكم لا تلجأ إلى هذا إلا إذا استطاع المدعي أن يثبت أن المدعي عليه خالع في ضرر متعمد أو متورط في سوء تصرف عمد ومتعمد.

ففي قضية National byproducts inc ضد Searcy House
وجدت المحكمة العليا في أركنساس أن منح تعويضات عقابية .Moving Co يتطلب دليلاً على أن المدعي عليه شرع في إجراء غير قانوني يعد معرفة أن الفعل من المحتمل أن يتسبب في إصابة المدعي وفيما يتعلق بعلاقة الوكيل الرئيسي تمتنع المحاكم عن الحكم بالتعويض العقابي على المدير بسبب تصرفات الوكيل المتهورة. واستثناء يحكم على المدير بالتعويض العقابي عن تهور الوكيل عندما يشجع المدير الوكيل أو يتسبب في تهور الوكيل[1].

وفي قضية State Farm V. Campbell.

أكدت المحكمة أنه يجب على المحاكم الأدنى أن تركز على القابلية للإصلاح وتسبب الأضرار التعويضية المقبولة وذلك لتقييم مدى ملاءمة تخصيص تعويضات تأديبية بالمقارنة مع التعويضات المقررة[2].

محكمة العدل الأوربية والتعويضات العقابية:

قضت محكمة العدل الأوربية أن المحاكم الوطنية يجب أن يكون على استعداد لمنح التعويضات العقابية وفقاً للمطالب أو الإجراءات التي تستند إلى قانون المجتمع. إذا

---

(1) http://law.comel edu punitive damages. (legal information institute) p1.

(2) Ibid.

كان من الممكن منح هذه الأضرار وفقاً لمطالبات مماثلة تستند إلى القانون المحلي ومع ذلك. فإن الأضرار العقابية أقل أهمية إلى حد كبير خارج الولايات المتحدة[1].

وقد تعددت الأبحاث في العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة حول الأضرار العقابية نتيجة الهجمة الإعلامية الشرسة على التعويضات العقابية والسبب يرجع إلى أنه في عام ١٩٩٤م تم منح ٥ مليارات دولار تعويضات عقابية ضد شركة إكسون المعروفة الآن باسم شركة أكسون موبيل، بسبب تسرب نفط أكسون[2].

قيود ولاية فلوريدا على التعويضات العقابية:

تضع بعض الولايات بالولايات المتحدة الأمريكية قيوداً على التعويض العقابي. ففي ولاية فلوريدا لا تسمح الولاية بمنح تعويض عن الأضرار العقابية ثلاثة أضعاف أو ٥٠٠٠٠٠ دولار إليهما أعلى[3].

حالات الحصول على التعويض العقابي الأكثر شيوعاً:

تعتبر الحالات الأكثر شيوعات للحصول على تعويض عقابي بالولايات المتحدة الأمريكية هي[4]:

١ـ الإهمال الجسيم.

٢ـ الفاحشة.

٣ـ التهور مثل قيادة السيارة في حالة سكر.

---

(1) https://science direct.com.

(2) Ibid.

(3) https://allaw.com.punitive damages for gross negligence in a personal injury case. P1.

(4) walk up law office.com. what are punitive damages and how does it affect my case, p1.

٤- الأفعال الفظيعة بشكل خاص.

٥- الدوافع الخبيثة.

٦- نية الأضرار أو القتل.

٧- الدعاوى الجماعية.

٨- الأضرار البيئية.

نسبة الحكم بالتعويض العقابي في قضايا التعويض:

وفقاً لدراسة تمت في الولايات القضائية لعدد من الولايات، بأمريكا كشفت عن منح تعويضات عقابية في ١٤% من جميع أحكام الضرر المالي، ووقعت معظم الجوائز العقابية في المنازعات المتعلقة بالتأمين والعمالة والممتلكات العقارية[1].

إجراءات المرافعة ومنح التعويضات الجزائية[2]:

تجري جميع إجراءات المحاكمة أمام هيئة (أ) محلفين وتحدد المحكمة في المرحلة الأولى الأضرار التعويضية ومقدار الأضرار التعويضية. لا نقدم أدلة عن التعويضات العقابية في هذه المرحلة. في مرحلة ثانية تحدد هيئة المحلقين ما إذا كان المدعي عليه مسئولاً عن الأضرار العقابية، وإثبات الحالة المالية للمدعي عليه أو ثروته الصافية غير مقبول في الإجراءات المتعلقة بالتعويضات الجزائية. عند تحديد مقدار الأضرار العقابية يجب أن تراعي طبيعة وخطورة ارتكاب المدعي عليه خطأ وشدة الضرر الذي لحق بالمدعي نتيجة سلوك المدعي عليه، فما في ذلك ما إذا كان الضرر مادياً وليس اقتصادياً بطبيعته. مدى مساهمة سلوك المدعي في الضرر، مدة السلوك، ووعي المدعي عليه وأي إخفاء من قبل المدعي عليه. ربحية السلوك

---

(1) http://rand.org. punitive damages in financial injury verdicts Rand. P1.

(2) http://alec.org.

المدعي عليه وإذا صدر الحكم بمنح تعويضات جزائية يجب على المحكمة الابتدائية أن تراجع بعناية قرار القائم بالنقص مع مراعاة جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك العوامل المحددة في القانون. لضمان ألا يتجاوز الحكم مبلغاً ضروري من أجل المثال ومعاقبة المدعي عليه ويتعين على محاكم الموضوع أن تعكس في السجل أسبابها للتدخل في حكم هيئة المحلفين أو رفض القيام بذلك على أساس الافراط في الأضرار[1].

مبحث أخير

التطبيقات القضائية للتعويض الجزائي (العقابي)

مقدمة:

هناك العديد من الأحكام الأمريكية وفي غيرها من الدول التي تخضع للنظام الانجلوساكسوني نعرض لبعض هذه القضايا منها:

قضية كاردوزا ضد مدينة نيويورك:

في هذه القضية تم منح التعويضات العقابية جراء التهور والملاحقة الخبيثة، وفي هذه القضية منحت هيئة المحلفين تعويضات عن ويليام بقيمة ٢.٥ دولار وكذلك تعويضات عقابية بقيمة ١.٥ مليون دولار وقد ألغى قاضي المحاكمة الحكم بعد أن قرر أن ويليام لم يتحمل عبء إظهار أدلة واضحة ومقنعة على أن ضباط الاعتقال تصرفوا عمداً أو بتهور[2].

Vingneron V. Duponقضية فيجنون ضد شركة دوبونت:

---

(1) http://alec.org.punitive damages standards Acl (Amendments in PDF). American. P1.

(2) http://enjuris.com.punitive Damages in a personal injury Law suit. Enjuris.

قامت على إمدادات المياه المحلية kennetiوجدت هيئة المحلفين أن شركة Kenneth. وقررت هيئة المحلفين أن شركة Dupont من خلال إلقاء كانت C.8 نعلم أن المادة الكيميائية في C-8يمكن أن تسبب السرطان ولكنها استمرت في إلقاء الماء على الرغم من وجود طرق بديلة رخيصة للتخلص منها.

التعويض العقابي في حالة الاعتداء الجنسي:

يمكن للمدعي في حالات الاعتداء الجنسي والاعتداء الجنسي أن يظهر في الغالب أن الشخص الذي ارتكب الإيذاء تصرف بحقد. وإن كان الموظف المدعي عليه يكون صاحب العمل الذي يعمل به مسئول عن الأضرار العقابية. وتنص تعليمات هيئة المحلفين المدنية ٣٩٤٧ على أن صاحب العمل المدعي عليه أو منظمة المدي عليه يمكن أن يتحمل مسئولية الأضرار الجزائية إذا كان صاحب العمل أو المنظمة. ارتكب الفعل بعنيه. إذا كان لديه علم مسبق بأن المدعي عليه سيرتكب الفعل. أذن بالفعل- إذا وافق على الفعل[1].

للتحرش الجنسي ضد سان حوسيه كاليفورنيا فبراير ٢٠٠٥م:Fedexقضية

منحت هيئة محلفين في مقاطعة سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا مليوني دولار كتعويض عقابي في دعوى تحرش جنسي رفعت ضد شركة فيدرال اكسبرس نيابة عن موظفين[2].

E.E.C v scott medical Health Centre. CV:قضية

وفي هذه القضية حكم على المدعي عليه بسبب التحرش الجنسي ووحدت المحكمة ديل ماسارو موظف في سكوت ميديكال تعرض لمضايقات على أساس الجنس في شكل إعانات معادية للمثليين وتعليقات وجهها إليه مشرفة روبرت ماكليندوب. وبعد شكوى المدعي لم يتم وقف المضايقات.

واستمرت المضايقات وأصبح ماسارو مكتئباً وعانى من ضائقة عاطفية عولج بها من قبل طبيب الأسرة. وحكمت المحكمة بالتعويضات التعويضية والعقابية وكان

---

(1) http://Taylor ring. Can you claim punitive damages for sexual assault. P1.

(2) http://workplace class action. Com. District court Awards. Punitive damages in. sex bassed harassment EEOC suit p1.

الحد الأدنى للتعويض ٥٠٠٠٠ دولار وتعويضات تعويضية عقابية ١٢٥٠٠٠ دولار. ورفضت المحكمة ادعاء المدعي عليه حسن النية ورأت المحكمة أن الشركة لم تتخذ أي إجراءات تصحيحية لشكوى المضايقات، بل سمحت باستمرار المضايقات، دعم أن القانون يلزم صاحب العمل ببذل جهد حسن النية للامتثال وأضافت المحكمة أنه على أصحاب العمل مراجعة سياسات مكافحة التحرش[1].

هل هناك حدود للتعويضات العقابية؟

طرح الفقه الأمريكي ثمة سؤالاً هل للتعويضات العقابية حدوداً وهل ينظر للوضع المالي للمدعي عليه؟

حرى القضاء الأمريكي فيما يتعلق بالتعويض العقابي إلى أنه ينظر إلى الوضع المالي للمدعي عليه في التعويض العقابي على خلاف التعويض التعويضي. فتنظر هيئة المحلفين إلى نبرة المدعي عليه أو حالته المالية في تقييم المبلغ المناسب الذي يجب منحه. يواجه الأثرياء أو المخالفين من الشركات عادة تعويضات عقابية أعلى من المدعي عليهم الأقل ثراء لأن الأمر سيغرق أكثر لردعهم عن سلوك مماثل في المستقبل[2].

وقد بدأت المحاكم الأمريكية عبر فترة من الزمن من تحطيم الحواجز التي كانت تحول ضد الحصول على تعويض بسبب الإهمال وبدلاً من المطالبة بإثبات ان مدعاً عليه بعينه أهمل في نواحي معينة فإن بعض المحاكم بينت المسئولية الممكنة Fraudفي قضية ذات صلة بالمسئولية عن المنتجات بناء نظرية الغش أو الخداع أو الخطأ في التفسير أو أسست التعويض سبب الإهمال بدون فرض or Deceit عبء الدليل الكامل على الطرف المتضرر بتطبيق مبدأ مخالفة شروط الضمان. كما

---

(1) work place class action. Com. p1.

(2) https// Justice.com. punitive damages in civil law suit. Justice.p1.

سمح أيضاً بالتعويض على أساس ان مخالفة قانونية خاصة فيما يتعلق بمنتجات الطعام غير المطابقة للمواصفات الصحية كانت تشكل إهمالاً في حد ذاته[1].

(1) Henngsen V. Bloomfield Motors ins. 161 AZd6915. A1 Rd1.

الخاتمـــة

في خاتمة هذا البحث المتواضع المتعلق بالتعويض العقابي أو الجزائي في القوانين الانجلوساكسوني. نود أن نشير إلى بعض الأمور الهامة.

أولاً: أن التعويض العقابي ليس تعويضاً تعويضياً، بمعنى أنه ليس جابر للضرر، أي لا يعوض المضرور عما فاته من كسب وما لحقه من خسارة.

ثانياً: التعويض العقابي، هو تعويض غير مقرر لكل حالات الضرر، بل هو تعويض قاصر على حالات شديدة في الإهمال والتهور والفظاعة والبشاعة والتعمد، وإجمالاً في كل إفراط في الاضرار بالغير سواء أكان ذلك عن عمد أو بناءً على إهمال جسيم يرقي إلى درجة العمد.

ثالثاً: أن للتعويض العقابي أهمية كبيرة، لأن هدفه الردع حتى لا يعود المخطئ المتهور أو المتعمد أو المهمل إهمالاً حسبما إلى مثل هذه الأخطاء مرة أخرى.

رابعاً: أن التعويض العقابي لا يحقق الردع ليس فقط للمخطئ بل أيضاً للغير الذين يفكرون أن يقدموا على مثل هذه الحالات.

خامساً: أن للتعويض العقابي حدود قصوى في غالبية الولايات الأمريكية وإن اختلف الحد الأقصى من ولاية إلى أخرى إلا أن الغالب أنه ثلاثة أو أربعة أضعاف التعويض الجابر للضرر.

سادساً: أن التعويض العقابي وإن سمي بذلك في النظام الأنجلوساكسوني إلا أنه في الدول العربية وفي مصر يجب ان يسمى بالتعويض الجزائي لأن القانون المدني المصري لا يعرف العقوبات ويعرف الجزاءات.

سابعاً: إذا كان التعويض العقابي ضرورة للردع في حالات معينة، فيجب أن نقدر الضرورة بقدرها ويجب عدم المغالاة في قيمة التعويض العقابي على غرار ما هو

موجود بأمريكا، فمن المبادئ القانونية أن الجزاء يجب أن يتناسب مع المخالفة أو الذنب أو الجريمة ويجب ألا يكون مغالاً في الجزاء. وهذا التعويض بأمريكا يسمى بالتعويضات المليونية.

ثامناً: نطالب المشرع المصري الأخذ بالتعويض العقابي في بعض الحالات التي تستدعي ذلك، وأن يضع الضوابط القانونية.